الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان
الملحقة الجامعية بمغنية

المواريث

مجلة دورية محكمة في علوم اللغة و النقد و الأدب و القانون
و الإدارة و الاقتصاد و التجارة

ISSN : 2170 - 1229

العدد 1

العدد الأول
ديسمبر 2010

Annexe_maghnia@mail.univ-tlemcen.dz
Tel : (00213) 040.92.25.39

المحتويات

كلمة الأستاذ الدكتور نورالدين غوالي المشرف العام 7

كلمة الأستاذ الدكتور زين الدين مختاري المدير المسؤول 8

كلمة الدكتور مُحمد مُحيي الدين رئيس لجنة القراءة 10

مداخلات اليوم الدراسي حول محمد مصايف والنقد الأدبي

1. وقفات مع أدبيات العلامة المرحوم محمد مصايف: أ.د رضوان محمد التجار 11
2. مآخذ محمد مصايف على النقاد المغاربة: د. محمد محي الدين 18
3. مفهوم النقد الأدبي عند محمد مصايف: د.باقي محمد 25
4. الاتجاه الواقعي في قصة (المؤامرة) للدكتور محمد مصايف: صغير فاطمة 29
5. نظرة الدكتور محمد مصايف إلى قضية الأدب والمجتمع: أ.نصيرة شافع بلعيد 36
6. آليات الخطاب النقدي عند محمد مصايف: صباح لخضاري 43
7. محمد مصايف بين النقد والمنهج (قراءة في مدوّنته النقدية): أ.عبدالقادر زروقي 50
8. منهجية محمد مصايف في نقد الفن المسرحي:د.تاج محمد 66

مداخلات اليوم الدراسي حول التعليم والتكوين وعلاقتها بسوق العمل

9. إشكالية الاستثمار العمومي في التعليم والتكوين: أ.داودي محمد 74
10. كفاءة النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل: 89

أ موسليم حسين، أ.فاطمة صباح، أ.رشيدة أوبختي

11. دور الجامعة في تطوير محيطها الإقليمي (نظام المحاضن): 99

أ.بلدغم فتحي، أ.بلولو سليم بدرالدين

12. المساهمة الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل: 109

د.بوهنة علي، سالمي عبدالجبار

13. البطالة في الجزائر: (الأسباب، السياسات وآفاق التشغيل): أ.بوشيخي عائشة 126

14. Le établissements d'enseignement supérieur ; quelques changements susceptibles de renforcer l'employabilité des nouveaux diplômes
Pr. BENDI ABDELLAH Abdessalem et Mr BELLAHCENE Mohammed 149

مداخلات اليوم الدراسي حول حرّية التعبير بين الضمانات والضوابط

15. أثر الطوارئ على حرية التعبير في الجزائر: أ.شريفي شريف 163
16. الموازنة بين حرية التعبير واحترام حقوق الأشخاص واعتبارهم: أ.محمد هاملي 178
17. بين الحرية الصحفية وحرمة الحياة الخاصة: أ.صديقي نبيلة 192
18. حرية التعبير بين التنظيم والتقييد د.عليان بوزيان 202
19. المسؤولية الجزائية عن جرائم الصحافة في التشريع الجزائري: أ.جزول صالح 217

أ.حسين موسليم، أ.فاطمة صباح، أ.رشيدة أوبختي
-الملحقة الجامعية بمغنية-

مقدمة

يتصل سوق التعليم بسوق العمل حيث إنّ مخرجات السوق الأول تمثل مدخلات السوق الثاني .ويتأثر سوق التعليم بالمتغيرات في سوق العمل من خلال التغيرات في عنصر الأجر التي تؤثر مباشرة على تقديرات معدل العائد الخاص للتعليم .[1]

وإن النظام التعليمي الأكثر كفاءة [2] هو النظام القادر على تلبية احتياجات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة (كماً ونوعاً). وهذا يتوقف على دور السياسة التعليمية في توجيه الطلب والعرض على التعليم وفق تلك الاحتياجات.

ومن خلال قراءتنا السريعة لتطورات السياسة التعليمية في الجزائر ووضعية سوق العمل خلال مراحل سابقة يتضح الاختلال في العلاقة بين النظام التعليمي و سوق الشغل .

فقد تجلى بوضوح أن سوق العمل ليس هو من يوجه التطورات المرغوبة في النظام التعليمي، كما أن ضعف الكفاءة الداخلية للنظام والاضطرابات العميقة التي شهدها سوق العمل يترجم مدى عجز النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات من اليد العاملة المؤهلة لا من الناحية الكمية ولا من الناحية النوعية.

I. تطور السياسة التعليمية في الجزائر

عرفت السياسة التعليمية في الجزائر عدة تطورات حيث يمكن التمييز بين خمس مراحل : الفترة الاستعمارية 1830-1962 [3]- انطلاق التمدرس 1962-1967 – مرحلة التخطيط – الإصلاحات خلال الثمانينيات و الإعلان عن أزمة النظام ثم الموجة الجديدة للإصلاحات بتداءً من 2003 .

إنّ فترة الستينيات تميّزت باسترجاع النظام التعليمي وبإجراء تعديلات نسبية من أجل تكيف النظام مع الشروط الجديدة- والتي لم تكن تحولات جذرية قائمة على أساس مردودية النظام التعليمي.

ومنذ إرساء قواعد الاقتصاد الوطني والمضي في السياسة الصناعات المصنعة اتضح وتحدّد دور التعليم في الاستجابة لحاجيات البلد من العمّال المؤهلين، والتقنيين والإطارات. وفي إطار الاقتصاد الموجه ومنذ تأميم الموارد الطبيعية سنة 1966 فتح النقاش حول الحاجة للتخطيط للتعليم انطلاقا من المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 , المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، و يمكن تلخيص أهم مميزات هذه المرحلة كالآتي:

1. انطلاق التمدرس 62-1967

– أكثر من 80% من الأطفال الجزائريين في سن التمدرس (6-15 سنة) لم يدخلوا المدارس قبل 1962. 13,7 من الكبار يجيدون القراءة و الكتابة, ثلاثة أرباعهم مفرنسون. أما من الناحية النوعية فقد تميزت باكتظاظ الفصول (70 تلميذ في الفوج) وضعف الوسائل البيداغوجية مما أدى إلى انخفاض كبير في المستوى.

- تقررت أهداف السياسة التعليمية في الجزائر بـ :
- دمقرطة التعليم أي تعميم التعليم على جميع أبناء الشعب.
- الجزأرة[4] المرحلية لجهاز المدرسين.
- التعريب.
- توحيد النظام التعليمي[5]
- التوجيه العلمي والتقني للتعليم.

2.المخطط الثلاثي الأول 67 – 1969

– تحويل ثانويات التعليم العام إلى ثانويات تقنية.

– 50 % من المدرسين دون مستوى التأهيل.

3.المخطط الرباعي الأول 70- 1973

–نظرا للفشل سياسة التعليم التقني خلال المخطط الثلاثي الأول تم تحويل مدارس التعليم التقني إلى إعداديات متعددة التقنيات ابتداءً من 1971.

–قدر نسبة انجاز مشاريع المخطط من 0 إلى 28,11 %.

–ارتفاع نسب التكرار والرسوب ما بين 20 إلى 30 % ما أدى إلى ارتفاع تكلفة التلميذ إلى 9 سنوات تلمذة بدل 6 سنوات قانونية.

–و قدر عدد المراهقين المترسبين من التعليم الابتدائي سنة 1973 بـ 1 مليون مراهق[6]

4.مخطط الرباعي الثاني 74-1977

–إعادة هيكلة التعليم (تعليم بوليتكنيكي يتفرع إلى ثانوي عام و مهني)

–50 % من البنايات المخطط لها لم يتم إنجازها برغم ارتفاع ميزانية التعليم إذ بلغت 11 % من PIB.

-ارتفاع الضغط الديموغرافي كان يمتص كل الجهود حيث بين إحصاء 1977 أن 54 % من السكان تقل أعمارهم عن 17 سنة و 25 % تقل أعمارهم عن 5 سنوات مما أدى إلى اكتظاظ الفصول، والاستعمال المضاعف للحجرات....

إلا أن هذه السياسة التعليمية باءت بالفشل كغيرها من الإصلاحات المتتالية وقد عرفت هذه الإصلاحات تعثرات عديدة في إنجاز الأهداف المسطرة.

إن السياسة التعليمية منذ الاستقلال "إلى غاية الثمانينيات ركزت على التوسع الكمي للتعليم على حساب نوعية وجودة المنتوج التعليمي فمن جهة نسجل ارتفاع معدّلات التمدرس، فقد تضاعف معدل تمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات ما بين 1967و1995 بـ 117% وبصيغة تدفقات الأعداد من 1.62 مليون سنة 1967 إلى 7.6 مليون تلميذ خلال السنة الدراسية 1995/1994. وتمكنت من خفض نسب الأمية من 74،6 % سنة 1966 إلى 43 %سنة 1990 ولكن تبقى من النسب الأكثر ارتفاعا بالمقارنة حتى ببعض الدول الإفريقية حسب تقارير البنك الإفريقي للتنمية .

ومع تفاقم أزمة النظام في نهاية الثمانينيات فتحت النقاشات حول ضرورة إصلاح نظام التعليم منذ 1989-1990. وركزت الإصلاحات الجديدة على محتوى ونوعية البرامج التعليمية و أقرت إعادة هيكلة النظام البيداغوجي في المراحل التعليمية الأساسية – تعليم اللغات في سن مبكر - تمرير مشروع المؤسسات التعليمية الخاصة بموجب قانون 5-7 في 23 أوت 2005.

كما صدر قانون سنة 1999 يسمح بتنظيم جديد للتعليم العالي وفق نظام الكليات والانفتاح على المؤسسات الخاصة و تطبيق نظام LMD (Licence Master Doctorat) انطلاقا من الدخول الجامعي 2004 بهدف إدماج الجامعة الجزائرية في الديناميكية العالمية لتطور التعليم العالي. وإعطاء الشهادة الجامعية قيمة تتكافأ والشهادات من مختلف الجامعات الأجنبية.

إذن الجليل الجديد من الإصلاحات يركز على تفاقم رأس المال البشري من الناحية النوعية، فهل تنجح المؤسسات التعليمية مستقبلا من خلالها في إنتاج الكفاءات المؤهلة المطلوبة على مستوى مؤسسات اقتصادية أكثر قدرة على المنافسة على الصعيد المحلي والدولي.

II. كفاءة النظام التعليمي :

من خلال قراءتنا الموجزة لتطورات السياسة التعليمية يمكن أن نوجز تقييمها للكفاءة الداخلية للنظام من خلال النقاط الآتية:

- ارتفاع معدلات التمدرس: حيث ارتفعت معدلات تعليم الشباب من 46,85% سنة 1966 إلى 83% سنة 1998 ثم إلى 92% سنة 2006 وتخفيض نسبة الأمية.ويمكن ملاحظة أن معدلات التمدرس في التعليم الجزائري تقترب و أحيانا تفوق المعدلات الجهوية العربية (97 % للابتدائي – 75 % للثانوي – 22 % للتعليم العالي) ولكن بالمقارنة بالنسب العالمية فهي بعيدة حيث تصل مثلا

معدلات التمدرس في الابتدائي إلى 100 % لفئة 2 سنوات في السويد – النرويج وإيطاليا ونفس المعدل في فرنسا لأطفال 3 سنوات[7].

ولكن إذا كانت المؤشرات الكمية للتمدرس حققت نتائج بالمقارنة بالسنوات السابقة فإن مسألة النوعية –الكفاءة - المساواة تشكل موضوع قلق وانشغال كبير لدى المعنيين.

- تشير المعطيات إلى قوة الانتقاء في النظام مع معدلات تراكم (T. rétention) منخفضة في مجمل الأطوار التعليمية: حيث من بين 100 تلميذ الداخلين إلى السنة الأولى أساسي(1er AF)، 97 يصلون إلى السنة 5 أساسي ولكن فقط 67 يواصلون إلى غاية السنة 9 أساسي(9em AF)، وأقل من 50 يمرون إلى الطور الثانوي و11 منهم يتوصلون إلى دخول الجامعة، في حين أن أكثر من نصف التلاميذ يتركون التعليم الثانوي دون شهادة تأهيل. وفي المقابل أن نسب النجاح في البكالوريا العام والتقني هي فقط 36% و47%.

فحسب تقرير البنك العالمي حول التعليم في منطقة Ména لسنة 2007 يُصنَّف النظام التعليمي في الجزائر ضمن الأنظمة المتوسطة الأداء حسب المؤشر المركب للتدفق - الكفاءة – النوعية – المساواة. كما يشير المخطط الآتي:

المؤشر المتكامل للتدفق – الكفاءة – النوعية – المساواة في منطقة Ména

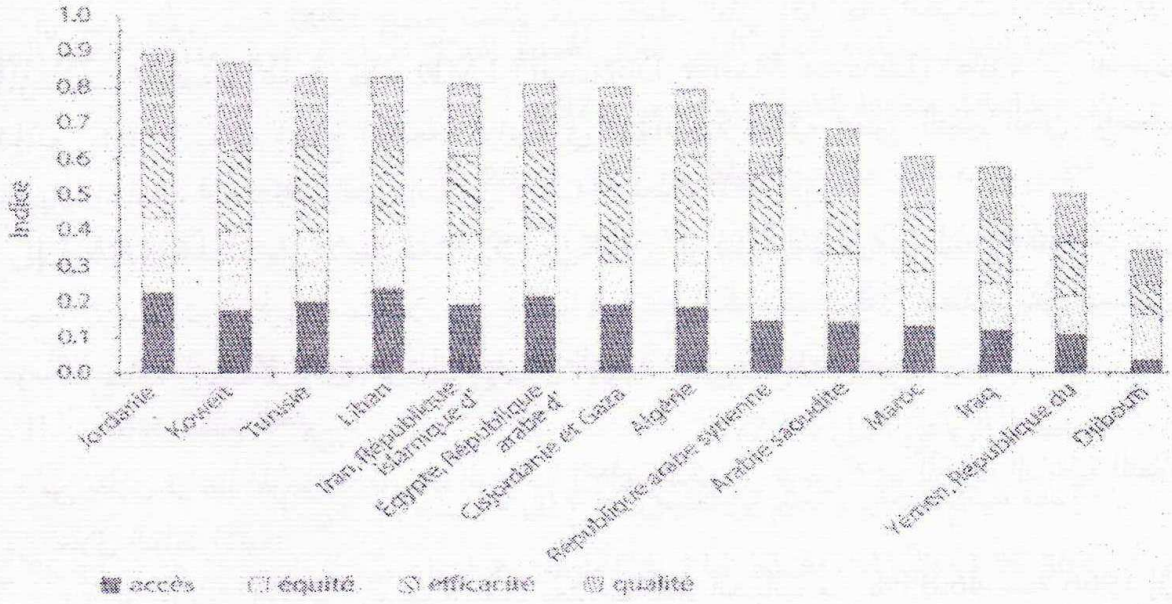

ويشير ذات التقرير بأن النظام التعليمي في الجزائر يتميز بارتفاع معدلات التكرار والترسب المدرسي . حيث تتراوح معدلات التكرار ما بين: 11% في الأولى أساسي، 30% في التاسعة

أساسي، 38 % في الثالثة ثانوي، وإذا رافقت هذه المعدلات المسجلة سوء في تسيير تدفقات التلاميذ مع تدني، نوعية التعليم فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع باهظة في تكلفة التعليم، حيث سيتطلب الإنفاق حسب البنك العالمي على 27 سنة دراسة بدل 9 من أجل أن يحصل التلميذ على شهادة التعليم الأساسي (BEF).

كما يسجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNESأن الفشل والرسوب المدرسي سيكلف الدولة تكلفة اقتصادية باهظة جدا في السنوات المقبلة: حيث 1 مليون طفل يتركون المدرسة قبل تحصيل التعليم الأساسي، أو بعبارة أخرى أنه من 1 إلى 3 أطفال يتركون المدرسة قبل سن 16 بدون أي إمكانية للاندماج المهني على أساس ضعف مستوى التأهيل[8].

إن هذه الوضعية أدت إلى ارتفاع تكلفة التعليم وهو ما أكده Ferroukhi (1985) في تقييمه للكفاءة الداخلية للنظام من خلال نموذج تدفقات التلاميذ بأخذ عينة من 1000 تلميذ, بين أنه من أجل تكوين 850 حامل شهادة يتطلب 23% نسبة مضافة مقارنة بالنظام الأمثل من أجل إنتاج نفس عدد الناجحين. و أن تكلفة حامل شهادة هي ضعف تكلفة تكوين حامل شهادة في النظام الأمثل[(9)]. هذا فضلا عن انخفاض معدلات التأطير وما يرتبط بنوعية البرامج التعليمية والوسائل البيداغوجية[(10)].

هذا فضلا عن ضعف مستوى الإنفاق على التعليم. فبرغم أنه يشكل عبئا على ميزانية الدولة (19% سنة 2006) و يحظى بالأولوية في ميزانية التسيير (17,3% سنة 2006) وكذلك الأولوية في الإنفاق الاستثماري (16,7% سنة 2004). إلا أنه يبقى ضعيفا بالمقارنة بالعديد من الدول. فحسب إحصائيات البنك العالمي لسنة 2005 تخصص المغرب 20,8% من ميزانيتها للتعليم - و تونس 27,2% و الجزائر 16,7% .

III. وضعية سوق العمل في الجزائر:

نظرا للعدد الهائل و المتزايد لليد العاملة والتي توصف بأنها غير مؤهلة خلال فترات 60-70، قامت الدولة بالتوسع في إنشاء المنشآت التعليمية ومراكز التكوين كإحدى سياسات الدولة المتبعة من أجل تأهيل يدها العاملة حتى تساير التقدم التقني وتتوافق مع متطلبات النظام الإنتاجي الجديد.

وفعلا تمكنت الدولة كما أشرنا من الرفع من معدلات التمدرس ولكن لم يستطع التكوين المهني أن يكون خلال 12 سنة (ما بين 68-1980)سوى 55 ألف متكون وهذا أعتبر نتيجة ضئيلة مقارنة مع متطلبات سوق العمل.

وقد سجل تطور ملحوظ في اليد العاملة المؤهلة ولكن بقيت دائما غير كافية حيث إنّ 19.2% من اليد العاملة الشغيلة بدون مستوى جامعي (حسب ONS 1977)، وتمكنت من خفض نسبة العمال

غير المؤهلين إلى حد 25% سنة 2000 ورفع نسبة المهندسين والتقنيين إلى 30% من الفئة الشغيلة. وتزايد نسبة العمال حاملي الباكالوريا من 2.7% (1962) إلى 17.8% (1992) ومع ذلك لا يزال أكثر من ثلث اليد العاملة ليس لها شهادة أو إلا بشهادة دراسية. لذلك يكون التكوين ضروريا لتكييف عرض الكفاءات مع متطلبات المؤسسات.

إن المخططات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة بهدف الوصول إلى التشغيل الكامل لم تحقق أهدافها نظرا للتأخيرات وعدم المتابعة. واعتمادها على إيرادات البترول الذي وَلَّدَ نوعا من الاتِّكال. فالمشاريع الاستثمارية لم تواكب التطور في اليد العاملة والملتحقين الجدد بسوق العمل.

- فقد تزايد الطلب على العمل مع تحسن الظروف المعيشية والصحية وتزايد السكان، فقدر العجز في توفير مناصب الشغل من 520 ألف منصب سنة 1967 إلى 750 ألف سنة 1977، وقدر العجز خلال المخطط الثلاثي والرباعي الثاني بـ: 22 ألف منصب للملتحقين الجدد.

- وتواصل العجز في توفير مناصب العمل خلال المخطط الخماسي الأول (86- 1985) والثاني (85-1989) فيما قدرت نسبة تغطية حاجيات سوق العمل من مختلف أنواع التأهيل بـ: 62.6% و85% على التوالي.

ولكن من جهة أخرى نلاحظ أنه ليس كل عروض الشغل تقابلها طلبات حيث بلغت المناصب الشاغرة طيلة 12 سنة (من 90-2001) بـ285 .18 سنة 1990 وبـ 1966 سنة 2001. مما يعني أن هناك عروضا لا يقابلها طلب ويفسر ذلك بـ:

- عدم الشفافية في سوق العمل أو عدم وجود مراكز خاصة بكل قطاع تقارب بين الطلبات والعروض.

- كفاءات وشهادات في تخصصات مثل البيولوجيا – التسويق أصبحت تُكوِّن فائضا في سوق العمل. مما يعكس الفجوة بين سوق العمل والتعليم في الجزائر.

وإن كانت قد استطاعت الدولة تخفيض نسبة البطالة من 32.9% سنة 1966 إلى 9.2% سنة 1985, فإن نهاية 1985 وبداية 1986 شكلت نقطة انعراج في منحنى سوق العمل إثر انهيار أسعار البترول والتي ولدت ركوداً مستمراً زاد من حدته ظهور اختلالات خطيرة في الجهاز الإنتاجي نتيجة نمط الاقتصاد وتسييره، ثم تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وحل العديد من المؤسسات (حوالي 815 مؤسسة منحلة حسب CNES سنة 1999) مما أدى إلى انخفاض عروض الشغل، قابله انخفاض في الطلب على العمل نتيجة تردي ثقة الأفراد في عملية التوظيف من قبل المؤسسات العمومية والخاصة.

وكذلك مع ارتفاع بطالة حاملي الشهادات بـ 11.9% سنة 1992 وبـ 19.07% سنة 1997، وفي سنة 1998 قدرت نسبة البطالة حسب إحصائيات المكتب العالمي للعمل بـ 48% حاملي شهادة ليسانس و35% مهندسين و17% حاملي شهادات ما بعد التدرج.

وهو ما يؤثر على معدل العائد الخاص للتعليم خاصة مع ارتفاع تكلفة التعليم نتيجة انخفاض القدرة الشرائية. وارتفاع مصاريف التلاميذ خاصة مع رفع الدعم على الكتاب المدرسي، تأخر الأجور و اكتظاظ الأسر بالأطفال .....

كلها عوامل فضلا عن ضعف كفاءة النظام الداخلية (نوعية التعليم –المحيط التعليمي- الوسائل البداغوجية....) ترفع من نسب الرسوب المدرسي ومن ثمّ البطالة التي تمس الأشخاص غير المؤهلين حيث تم إحصاء 1 مليون بطال لهم مستوى دراسي متوسط وما يقارب 73 % من البطالين ليس لهم أي مستوى تأهيلي [11]

بالمقابل وبالنظر إلى مستوى التأطير داخل المؤسسات الاقتصادية (الإنتاجية) استنادا إلى إحدى التحقيقات الميدانية[12] على ثلاث مؤسسات صناعية *SONELGAZ- ENIEM – SAIDAL* والتي تفيد بضعف مستويات التأطير أي ندرة الكفاءات داخل هذه المؤسسات. حيث تقدر في مؤسسة Sonelgaz بـ45 عامل إطار من إجمالي 21125 عون أي ما يمثل 0.21% من المستخدمين. من بين 45 عامل 20 منهم فقط مهندسين 1 منهم حامل للدكتوراه و2 للماجستير و4 ليسانس و13 مهندسا.

- أما في مؤسسة ENIEM بلغ عدد العمال 2960 عامل سنة 2002. 376 منهم إطارات فقط، أي بمعدل تأطير يقدر بـ12.39% ويسجل ضعف التأطير التقني في المؤسسة حيث يوجد دكتور مهندس واحد فقط و2 ماجستير، أما مهندسو الدولة التنفيذيون فلا يمثلون سوى 1.55% . و0.4 % من العدد الإجمالي .

هذا فضلا على أنّ الأغلبية الساحقة لليد العاملة ومنها الإطارات تتجه نحو القطاع الخدماتي على حساب القطاع الإنتاجي كما يشير الجدول الآتي

القطاعات	1985	2003
الفلاحة	25.1	21.1
الصناعة	18.2	12
البناء والأشغال ع	23.8	11.9
الخدمات	32.8	54.8
الإجمالي	100	100

الخلاصة والتحليل :

1) إن التتبع لمسارات تطور السياسة التعليمية يوضح أنها أكثر توجها نحو ما يعرف بمبدأ الطلب الاجتماعي. وقد يفسر ذلك أن الدولة وجدت نفسها أمام ضغط اجتماعي كبير منذ الاستقلال (80 % من الأطفال في سن التمدرس لم يدخلوا المدارس) وتزايد الضغط مع النمو الديموغرافي المرتفع.

2) الأهداف التعليمية المسطرة (الجزأرة – التعريب – توحيد النظام) هي أهداف مرتبطة بهوية الدولة بالدرجة الأولى. فيبدو أن النظام التعليمي اعتبر أداة لأيديولوجية الدولة أكثر من اعتبارها أداة فاعلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية.

3) بدا واضحا أن سوق العمل ليس من يوجه التطورات المرغوبة في النظام التعليمي وهو ما يعزز ضعف الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي.

4) ارتفاع نسب الرسوب والتكرار كأحد مؤشرات ضعف الكفاءة الداخلية قد يشير إلى الندرة في عرض الكفاءات ولكن بالمقابل نلمس ارتفاعا في بطالة حاملي الشهادات مما يعكس الاضطرابات العميقة في سوق العمل نتيجة الظروف التي مرت بها المؤسسات وضعف القطاع الإنتاجي عموما واتكال الاستثمارات على العائدات من البترول.

5) وجود مناصب شاغرة لعقود من الزمن في مقابل فائض في عرض حاملي الشهادات من قبل النظام التعليمي في بعض التخصصات يشير إلى الفجوة بين سوق التعليم وسوق العمل.

6) تدني مستوى التأطير داخل المؤسسات الاقتصادية في مقابل ارتفاع بطالة حاملي الشهادات، وبالنظر إلى تركز اليد العاملة في قطاع الإدارة العمومية يعكس إشكالا في سوق العمل يتعلق بسوء توزيع الموارد البشرية .

7) إن النظام التعليمي بذلك لم يستجب لمتطلبات سوق العمل لا من الناحية النوعية ولا الكمية فلا زال يعتبر التعليم مطلبا استهلاكيا وليس استثمارا قوميا.

المراجع باللغة العربية :

1. ديدوح شكرية، رسالة ماجستير: الدولة وسوق العمل – دراسة حالة الجزائر-، جامعة تلمسان 2003-2004
2. فاطمة صباح، رسالة ماجستير: أثر التعليم على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، جامعة تلمسان 2007-2008.
3. محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، منتدى الفكر العربي، عمان 1990 .

المراجع باللغة الأجنبية :

1. CNES, étude sur la politique national en matière de population, Out 1996.
2. CNES, rapport sur le système éducatif, Commission population et besoin sociaux, Octobre 1995.
3. farid Ben Remdane, L'un an de réforme du système éducatif, Quotidien d'Oran, 07/02/2003, P7.
4. Ferroukhi, Approche statistique appliquée au rendement du système éducatif, statistiques, N°9, 1985.
5. - Journal officiel de la république Algérienne, N°59, 28/08/2005, P8
6. Kader Hannachi, Feu vert pour les écoles privées, Quotidien d'Oran, 30/08/2003, P5.
7. - sahraoui Madjid, Réforme du système éducatif et planification, Quotidien d'Oran, 24/02/2005, P7.

المواقع الالكترونية :

1- Appuit sur la qualité du systèmes éducatif Algérien, www. World bank.org,F/ World bank/Agence alger.htm, Février 2006.

2- Banque mondial, Rapport sur le développement de la région Ména, WWW. World bank.org/2007.

3- Education en Algérie, Statistique UNESCO, www.uis.unesco.org/2006.

4- Houria Ouchalal et d'autres, situation de la RD dans l'industrie Algérienne, www.estime.ird.fe/2004.

5- K. Ben Mouffouk, L'évaluation de l'emploi en Algérie: Quelles tendance?, www.gpn.org/2004.

6- Magreb: Ingénierie, incitation et responsabilité publique pour une meilleur réforme de l'éducation, WWW. World bank.org, F/ world bank/ Alger Magreb tunisie, htm, Février 2008.

7- Shakife Isaacs et d'autres, La contextualisation de l'éducation en Afrique: le rôle du TIC, www. World bank.org, F/world bank/ Algérie Afrique.htm, 2000.

الإحالات:

1) يتم تقدير معدل العائد الخاص من خلال مقارنة تكاليف التعليم (تكاليف مباشرة + تكلفة الفرصة) بالأرباح (الدخول المتوقع).

2) تعني الكفاءة الداخلية لنظام الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمالية من أجل أفضل إنتاج بأقل تكاليف ممكنة.

أما الكفاءة الخارجية فترتبط بمدى قدرة النظام التعليمي على الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد من اليد العاملة المؤهلة ومدى إسهام التعليم في عملية النمو الاقتصادي.

3) قد نجح المستعمر الفرنسي في جعل عملية التعليم تسير ببطء شديد منذ دخوله الجزائر 1830 إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية حيث أعدت السلطات الفرنسية مخطط التعليم في الجزائر عام 1944. تلاه مخطط آخر عام 1958 أما نسبة التلاميذ الجزائريين فلم يكن يتجاوز 6% سنة .1929 ارتفع نسبيا إلى 8.8% سنة 1944 و15.4 % سنة 1955

4) ما يقابلها باللغة الأجنبية Algérianisation

5) ذلك لأنه بمجرّد الاستقلال انقسم التعليم بموجب اتفاقية إفيان إلى تعليم وطني تابع للدولة وتعليم فرنسي يشرف علية المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي بالسفارة الفرنسية.

6) محمد عابد الجابري ، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمان 1990

7) Farid ben Ramdane, *l'une de la reforme du system éducatif*, quotidien d'Oran, 07/10/2003 p. 07

farid Benramdan-l'an an de réforme éducatif-quotidien d'oran-07/10/2003-p07..:8

9) Ferroukhi, Approche statistique appliquée au rendement du système éducatif, statistiques, N°9, 1985

10) ويقدر معدل التأطير بـ 28 تلميذ/ مدرس وهو يفوق المعدل الجهوي لمنطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا MENA (24)، ولكنه منخفض بالنسبة للمقياس الأقصى العام الدولي (40). أما عن نوعية البرامج التعليمية والوسائل البداغوجية، فهي لا تتكيف مع التطورات في المحيط (المجتمع والعالم) وتركز أكثر على نقل ومراقبة المعارف الخالصة، وغير كافية من حيث المعرفة العملية من حيث تقييم التحصيل المهني، وأن عجز المقررات الدراسية الدراسية يصعب عملية اندماج الشباب في سوق العمل نتيجة ضعف المستوى التعليمي.

11) ديدوح شكرية ، رسالة ماجستير: الدولة وسوق العمل – دراسة حالة الجزائر- ، جامعة تلمسان 2003-2004.

12) Houria Ouchalal et d'autres, situation de la RD dans l'industrie Algérienne,www.estime.ird.fe/2004.